من سوريا، ولم تنفصل عنها في دور من أدوارها» (ص ٤٦). أمّا عن صلة الحركة الصهيونية بالاستعمار، فلم تدركها الحركة الوطنية في بداياتها، بل ان الحركة الوطنية راهنت على ما سيجلبه الاستعمار لها من مكاسب، حتى انها، بعد ان ذاع خبر وعد بلفور، حاولت جاهدة اقناع بريطانيا بالتخلّي عنه. «وقد ترتب على الجهل بطبيعة الامبـريالية البريطانية وحجوم مصالحها، وخصوصاً ما يتصل منها بالصهيونية، ان استقر في ذهن الحركة الوطنية الفلسطينية ان الموقف البريطاني ازاء الصهيونية نابع من سياسات هذه الحكومة، أو تلك، من حكومات بريطانيا، وهذا او ذاك من رؤساء وزاراتها أو وزراء المستعمرات او الخارجية فيها. وظلت قيادة الحركة الوطنية أسيرة هذا الاعتقاد حتى الثلاثينات» (ص ٥٣). ومن ذلك استخلص «ان الرفض الفلسطيني انصبّ، بالاساس، ضد الحركة الصهيونية، وضد تجليات مشروعها في الأرض الفلسطينية، في الهجرة والاستحواذ على الأراضي، ولم يرتق الاّ في وقت متأخّر» (ص ٥٦).

وتعرّضت المقالة الثالثة الى صورة البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية ومدلولاتها على التركيب السياسي، وذلك بالعودة الى ما خلّفه العهد العثماني من تخلّف اقتصادي ـ اجتماعي طاول كافة المرافق، الزراعية والتعليمية والتصنيعيـة والتجارية، في البلاد، وضعف الحركة الوطنية الفلسطينية، وعدم قدرتها على التصدي لكل هذه المشكـلات. وتناولت المقالة الرابعة الموقف الرافض، الثابت والباتّ، للهجرة اليهودية، بدءاً من الاحتجاجات، وتصاعد حدّتها، وادراك مخاطرها في ظل الأزمة الاقتصادية، وصولاً الى انتقال تلك المقاومة الى حيّز العنف. وتطرقت المقالة الخامسة الى مقاومة انتقال الأراضي من الاشكال السلبية الى الايجابية. وعرضت السادسة، بشكـل سردي، تطور موقف الحـركة الوطنية ازاء الانتداب، بدءاً من المساومة، انتقالاً الى المقاومة. وتناولت السابعة الحكم الذاتي والاستقلال بين الادارة المشتركة والتمثيل النسبي، عبر التعرض الى محاولة تأسيس المجلس الاستشـاري وفشله، فمحـاولات الحركة الوطنية تثبيت مبدأ الانتخاب واحترام الدستور، ثمّ رفض المشاركة في المجلس التشريعي الذي اقترحته سلطات الانتداب البريطاني، وكذلك مشروع الوكالة العربية، الامر الذي أفضى، بدوره، الى ارسال «لجنة شو»، واقتراح «الكتاب الأبيض» سنة ١٩٣٠، ومحاولة احياء المجلس التشريعي سنة ١٩٣٥، باشتراك الجانبين، العربي واليهودي، معاً، في مؤسسة واحدة، تحت اشراف الانتداب. أمّـا المقـالة الثـامنـة، فتطرقت الى الموقف العربي من اليهود، في ظل غياب فرص التفاهم وتغييبها؛ في حين استعرضت المقالة التاسعة مراحل الاستقواء الفلسطيني بالعرب والمسلمين، ومراوحة ذلك ما بين الأوهام والوقائع.

وخصص المؤلف مقالته العاشرة للتعرض الى التشكيلات السياسية للحركة الوطنية، على أساس انها تشكل تنظيمات النخبة السياسية الفلسطينية، بدءاً من الجمعيات الاسلامية ـ المسيحية، والجمعيات غير الدينية، والمؤتمرات العربية ـ الفلسطينية، انتقالاً الى تشكيل الاحزاب السياسية، ومن ثمّ طبيعة عملها المشترك.

وفي المقالات الخمس التالية، تناول المؤلف جملة قضايا تمثلت في: تطور المواجهة مع الصهيونية والاحتلال البريطاني، بدءاً من عريضة الاحتجاج، الى الثورة المسلحة (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)، حيث تمّ استعراض احداثها وظروفها وتوقّفها، ثمّ استئنافها في اجواء رفض مشروع التقسيم، والاستنتاج ان استئناف الثورة تمكّن من اسقاط التقسيم، غير انه لم يأتِ بالاستقلال. وفي ظل وضع كثرت فيه العوامل المواتية للصهيونية، أحالت بريطانيا المسألة الفلسطينية الى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وانتقل الجهد العربي، مثله مثل الجهد الدولي، الى ذلك الميدان، بينما كان زمام المبادرة لتقرير الشأن الفلسطيني، على الصعيد العربي، قد انتقل، تماماً، الى أيدي الحكومات العربية.

وأخيراً، عالج المؤلف مسألة الرفض الفلسطيني في آخر صورها، فأوجزها بأنها جاءت كانفصال بين الواقع والطموحات، وذلك بعدما انتقل زمام المبادرة من يد القيادة الوطنية الفلسطينية، الى أيدي الدول العربية، خلال سنوات الحرب العالمية الثانية. فقد تولّت جامعة الدول العربية الشأن الفلسطيني؛ ولم تبتعد الجامعة العربية من الموقف الفلسـطيني المتشـدد، فقامت برفض مشروع التقسيم الدولي، كما قامت الهيئة العربية العليا.